

(١) واحدة فقط من بين العبارات التالية لا تعتبر من ضمن وظائف النقد:

- (أ) مخزن للقيمة.
(ب) وحدة لقياس القيمة.
(ج) ذات مواصفات موحدة.
(د) معيار للمدفوعات الأجلة.

(٢) النقد تنتج عن ايداع نقدي أو ايداع بشيك مسحوب على بنك آخر ممثلة فيما يعرف بالودائع الأولية:

- (أ) السلعية.
(ب) الرمزية.
(ج) الائتمانية.
(د) جميع الاجابات السابقة خطأ.

(٣) بافتراض أن مجتمع ما يعمل وفق نظام المقايضة ويبلغ عدد السلع المتاحة للتبادل في السوق 22 سلعة، فإن عدد الأسعار النسبية لجميع السلع التي يتم تبادلها في هذا المجتمع يكون:

- (أ) ٢١.
(ب) ٢٢.
(ج) ٢٣١.
(د) ٤٦٢.

(٤) استبعد ما لا يعتبر من ضمن خصائص النقد الجيدة:

- (أ) سهولة الحمل.
(ب) معيار للمدفوعات الأجلة.
(ج) ذات مواصفات موحدة.
(د) غير سريعة التلف.

(٥) النقد التي تتعادل قيمتها السوقية مع قيمتها كنقد هي:

- (أ) النقد الورقية.
(ب) النقد الالكترونية.
(ج) كلا الاجابتان في (أ) و (ب) خطأ.
(د) كلا الاجابتان في (أ) و (ب) صواب.

(٦) يطلق على المقايضة تعبير:

- (أ) نظام الاقتصاد المعيشي.
(ب) نظام التخصص وتقسيم العمل.
(ج) نظام التبادل غير المباشر.
(د) جميع الاجابات السابقة خطأ.

الجهات التي تقوم باصدار النقد الائتمانية هي:

- (أ) البنوك المتخصصة.
(ب) البنوك التجارية.
(ج) البنوك الشاملة.
(د) البنوك المركزية.

فقط من بين العبارات التالية لا تعتبر من ضمن عيوب نظام المقايضة:

- عدم تعدد الأسعار النسبية.
عدم امكانية تجزئة بعض السلع.
عدم وجود وحدة مشتركة لقياس القيمة.
عدم توافق الرغبات أو ما يسمى بالتوافق المزدوج للرغبات.

(٩) وفق نظام الصرف بالذهب تحدد البنوك المركزية علاقة عملة الدولة بالذهب بصورة غير مباشرة. وذلك من خلال الاحتفاظ بغطاء من:

(أ) السبائك الذهبية.

(ب) السبائك الذهبية.

(ج) السبائك الذهبية وسبائك من الفضة معاً.

(د) عملة دولة أخرى قابلة للتحويل إلى ذهب.

(١٠) استبعد ما لا يعتبر من ضمن الاجراءات والضوابط المتبعة في ظل نظام المسكوكات الذهبية:

(أ) بحق لأي فرد تحويل النقود إلى ذهب وبالعكس.

(ب) عدم وجود أي قيود على إصدار المسكوكات الذهبية.

(ج) عدم وجود قيود على حرية دخول وخروج العملة إلى الخارج المعني.

(د) تحتفظ البنوك المركزية بسبائك ذهبية في خزائنها كغطاء للعملة المستدرة.

(١١) يمتاز النظام النقدي الورقي (القانوني) عن نظام الذهب من حيث:

(أ) القيمة الحقيقية للعملة الورقية.

(ب) المرونة في مواجهة الظروف الاقتصادية المختلفة.

(ج) حرية الدولة في إصدار النقود للأغراض السياسية.

(د) تحقيق الاستقرار الكبير في أسعار صرف عملات الدول.

(١٢) النظام الذي ساعد الدول الفقيرة التي تعاني من عدم وفرة في إنتاج الذهب هو:

(أ) نظام السبائك الذهبية.

(ب) نظام المسكوكات الذهبية.

(ج) كلا الاجابتان في (أ) و (ب) خطأ.

(د) كلا الاجابتان في (أ) و (ب) صواب.

(١٣) ينص قانون جريشام على أن:

(أ) العملة الجيدة تطرد العملة الرديئة من السوق.

(ب) العملة الجيدة تتنافس مع العملة الرديئة في السوق.

(ج) العملة الجيدة أكثر تداولاً من العملة الرديئة في السوق.

(د) جميع الاجابات السابقة خطأ.

(١٤) النظام النقدي هو مجموعة من القوانين والتشريعات المتبعة في دولة معينة والتي تحكم عملية:

(أ) التنمية الاقتصادية.

(ب) المعاملات التجارية والاقتصادية بين الدول.

(ج) تنظيم وضبط استقرار وحدة النقد في الدولة.

(د) جميع الاجابات السابقة خطأ.

(١٥) واحدة فقط من بين الاجابات التالية تعبر عن الوظائف المشتقة للنقود:

(أ) مخزن للقيمة + وسيط للتبادل.

(ب) مخزن للقيمة + معيار للمدفوعات الآجلة.

(ج) معيار للمدفوعات الآجلة + وسيط للتبادل.

(د) وسيط للتبادل + وحدة لقياس القيمة.

(١٦) تغلبت النقود على مشكلات تعدد نسب التبادل من خلال:

(أ) الوظائف المشتقة للنقود.

(ب) وظيفة النقود كوسيط للتبادل.

(ج) وظيفة النقود كمخزن للقيمة.

(د) وظيفة النقود وحدة لقياس القيمة.

(١٧) البنك المتخصص هو مؤسسة مالية بسيطة تسعى إلى تحقيق:

- (أ) الربح فقط.
(ب) أهداف سياسية.
(ج) التنمية الاجتماعية.
(د) جميع الاجابات السابقة خطأ.

(١٨) الودائع التي لا يدفع البنك التجاري - عادة - عنها عائد في شكل سعر فائدة هي:

- (أ) الودائع الادخارية.
(ب) الودائع لأجل أو الزمنية (الثابتة).
(ج) كلا الاجابتان في (أ) و (ب) صواب.
(د) كلا الاجابتان في (أ) و (ب) خطأ.

(١٩) إذا تلقت البنوك التجارية في أحد الدول ودائع أولية بقيمة ٤٨ مليار وحدة نقدية وكانت نسبة الاحتياطي القانوني التي حددها البنك المركزي تبلغ ٥,٨٪، فإن هذا المبلغ من الودائع الأولية سيتضاعف بمقدار:

- (أ) ٨ مرات.
(ب) ١٢ مرة.
(ج) ١٢,٥ مرة.
(د) ٣٨٤ مليار وحدة نقدية.

(٢٠) واحد فقط من بين البنود التالية يحقق درجة السيولة الكاملة في جانب الاستخدامات (الأصول/الموجودات) بالبنك التجاري:

مراجعة

- (أ) الودائع الجارية.
(ب) أدوات الخزنة.
(ج) الاحتياطي القانوني.
(د) رأس المال.

(٢١) عبارة عن نسبة مئوية توضح حجم السيولة النقدية التي يحتفظ بها البنك التجاري (اختيارياً) لمجابهة التزاماته اليومية (طلبات سحب المودعين ومقابلة أية طلبات أو حاجات مالية أخرى):

- (أ) الودائع الأولية.
(ب) الودائع المشتقة.
(ج) الاحتياطي الخاص.
(د) الاحتياطي القانوني.

(٢٢) أحد البنود التالية لا يعتبر من ضمن الموارد غير الذاتية للبنك التجاري:

- (أ) الودائع.
(ب) الاحتياطي.
(ج) قروض من البنك المركزي.
(د) قروض من البنوك التجارية.

(٢٣) الإدارة الناجحة للبنك التجاري هي تلك التي تسعى إلى:

- (أ) تحقيق درجة عالية من السيولة.
(ب) تحقيق درجة عالية من الربحية.
(ج) تأمين التوازن بين هدفي السيولة والربحية.
(د) جميع الاجابات السابقة خطأ.

(٢٤) تستطيع البنوك التجارية أن تصل إلى حد الاقراض الكامل عندما:

- (أ) يكون حجم الودائع المشتقة يساوي الصفر.
(ب) يتساوي مجموع الاحتياطيات القانونية مع حجم الودائع الأولية.
(ج) كلا الاجابتان في (أ) و (ب) صواب.
(د) كلا الاجابتان في (أ) و (ب) خطأ.

بنوك والبنوك
من أهم وسائل البنك التجاري لسداد الالتزامات المالية في مجال عمليات التجارة الخارجية:
(أ) خطابات الضمان.
(ب) خصم الأوراق التجارية.
(ج) عمليات السحب على السحب على المكشوف.
(د) جميع الاجابات السابقة خطأ.

يحول على الترتيب/التشاك مابين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي:
(أ) البنوك الزراعية.
(ب) البنوك الصناعية.
(ج) البنوك العقارية.
(د) بنوك الاستثمار (الأعمال).

واحدة فقط من بين الوظائف التالية لا يجوز للبنك الإسلامي القيام بها:
(أ) قبول الودائع الجارية.
(ب) خصم الأوراق التجارية.
(ج) تقديم القروض بصيغة القرض الحسن.
(د) تقديم الخدمات المالية مقابل تقاضي عمولات.

واحدة فقط من بين البنود التالية لا تعتبر من ضمن خصائص بنك الاستثمار:
(أ) تقوم بمعاونة رجال الأعمال والشركات الصناعية.
(ب) تقوم بالاستثمار المباشر في قطاع البناء والتشييد من خلال شركات مملوكة لها.
(ج) تنشط في السوق الأولية (سوق الإصدار) وفي السوق الثانوية (سوق التداول).
(د) تقدم الاستشارات المتعلقة بإعادة هيكلة الشركات والدمج والاستحواذ والخصخصة.

هو الفرق الجوهرى بين البنوك الإسلامية والبنوك غير الإسلامية:
(أ) تحريم التعامل بالربا.
(ب) تحقيق التنمية الاقتصادية.
(ج) الانتشار الجغرافي في الدول الإسلامية.
(د) جميع الاجابات السابقة صواب.

الشرائح المستهدفة:
(أ) البنوك التجارية.
(ب) البنوك الزراعية.
(ج) البنوك العقارية.
(د) بنوك الاستثمار (الأعمال).

هو عقد بين طرفين أحدهما يملك المال ويساهم به والطرف الآخر لديه الخبرة في العمل ويساهم بعمله:
(أ) عقد المضاربة.
(ب) عقد المشاركة.
(ج) عقد الاستصناع.
(د) عقد المراجعة.

أحد العقود التالية لا يندرج ضمن صيغ الشركات أو المشاركات:
(أ) عقد المساقاة.
(ب) عقد المزارعة.
(ج) عقد الاستصناع.
(د) عقد المشاركة.

(٣٣) إذا أراد البنك المركزي التأثير على السيولة المتاحة لدى البنوك التجارية من خلال أدوات التدخل فهو المباشر، فإنه يستخدم:

- (أ) سعر الخصم.
(ب) عمليات السوق المفتوحة.
(ج) كلا الإجابتين في (أ) و (ب) خطأ.
(د) كلا الإجابتين في (أ) و (ب) صواب.

(٣٤) تقوم البنوك الإسلامية بتطبيق مفهوم الوساطة المالية القائم على مبدأ:

- (أ) المشاركة في الربح.
(ب) المشاركة في الخسارة.
(ج) كلا الإجابتين في (أ) و (ب) خطأ.
(د) كلا الإجابتين في (أ) و (ب) صواب.

(٣٥) إذا أراد البنك المركزي التأثير على البنوك التجارية من خلال الأدوات غير الكمية، فإنه يستخدم:

- (أ) سعر الخصم.
(ب) الاحتياطي القانوني.
(ج) عمليات السوق المفتوحة.
(د) جميع الاجابات السابقة خطأ.

(٣٦) مكونات عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) تشمل:

- (أ) العملات المعدنية والورقية لدى الجمهور + الودائع الجارية + الودائع الآجلة قصيرة الأجل.
(ب) العملات المعدنية والورقية لدى الجمهور + الودائع الجارية + الودائع الآجلة طويلة الأجل.
(ج) العملات المعدنية والورقية لدى الجمهور + الاحتياطي القانوني + الودائع الآجلة قصيرة الأجل.
(د) العملات المعدنية والورقية لدى الجمهور + تزوير العملات الوطنية وتهريبها خارج البلاد.

(٣٧) اتخاذ كافة الاجراءات والتدابير التي تحول دون تزوير العملات الوطنية وتهريبها خارج البلاد تندرج ضمن وظيفة البنك المركزي باعتباره:

- (أ) بنك البنوك.
(ب) بنك الحكومة.
(ج) مسئولاً عن التنظيم والرقابة على القطاع المصرفي.
(د) جميع الاجابات السابقة خطأ.

(٣٨) البنوك التي لا تتعامل مع الاقتصاد المحلي في القطر الذي تتواجد فيه، هي:

- (أ) البنوك الشاملة.
(ب) البنوك المراسلة.
(ج) البنوك المشتركة.
(د) جميع الاجابات السابقة خطأ.

(٣٩) أهم مصدر للموارد الخارجية للبنوك الإسلامية على الإطلاق هو:

- (أ) الودائع الجارية.
(ب) الودائع الاستثمارية.
(ج) الودائع الادخارية.
(د) الاقتراض من الغير (بصيغة القرض الحسن).

(٤٠) واجدة فقط من بين الآتي لا تندرج ضمن مهام البنك المركزي بوصفه مسئولاً عن وظيفة بنك البنوك:

- (أ) وضع القوانين التي تنظم تأسيس وإنشاء البنوك التجارية.
(ب) الاحتفاظ بالاحتياطي النقدي القانوني للبنوك في حسابات لديه.
(ج) توفير غرفة المقاصة للبنوك التجارية والمتخصصة لتسوية الحقوق والالتزامات فيما بينها.
(د) أن يكون الملاذ الأخير لإقراض البنوك التجارية في الحالات الطارئة التي تعاني فيها من عجز في السيول.

(٤١) إذا أراد البنك المركزي أن يقلص من مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان عن طريق تسمية الاحتياطي القانوني فإنه يقوم بالآتي:

- (أ) إلغاء نسبة الاحتياطي القانوني.
(ب) تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني.
(ج) كلا الاجابتان في (أ) و (ب) صواب.
(د) كلا الاجابتان في (أ) و (ب) خطأ.

(٤٢) يقصد بالبنوك الدولية أو البنوك متعددة الجنسية:

- (أ) تلك البنوك التي تتبع من حيث ملكيتها للدولة.
(ب) تلك البنوك التي لها شبكة من الفروع في الأقطار الأجنبية.
(ج) تلك البنوك التي تتعامل بالعملة الأجنبية إلى جانب عملتها المحلية.
(د) كلا الاجابتان في (ب) و (ج) صواب.

(٤٣) حسب نظرية تفضيل السيولة لكي يزعم الطلب على النقود بدافع التحوط على:

- (أ) أسعار السلع.
(ب) أسعار الأسهم.
(ج) أسعار الفائدة.
(د) جميع الاجابات السابقة خطأ.

(٤٤) استحدث ميلتون فريدمان معيار للثروة أطلق عليه اسم "الدخل الدائم" والذي يمثل العائد السنوي على الثروة المملوكة للشخص ممثلة في:

- (أ) المدخرات + الدخل الحالي + القيمة الحالية للدخل المتوقع في المستقبل.
(ب) المدخرات + العائد المتوقع على السندات + القيمة الحالية للدخل المتوقع في المستقبل.
(ج) الدخل الحالي + العائد المتوقع على السندات + القيمة الحالية للدخل المتوقع في المستقبل.
(د) الدخل الحالي + معدل الربح المتوقع من الأسهم + القيمة الحالية للدخل المتوقع في المستقبل.

(٤٥) حسب النظرية الكمية في النقود لفيشر، فإن الأفراد يحتفظون بالنقود:

- (أ) بدافع المبادلات.
(ب) بدافع الاحتياط.
(ج) بدافع المضاربة.
(د) جميع الاجابات السابقة صواب.

(٤٦) حسب افتراضات نظرية ميلتون فريدمان في الطلب على النقود:

- (أ) توجد علاقة عكسية بين الدخل الدائم والطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية.
(ب) توجد علاقة طردية بين الدخل الدائم والطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية.
(ج) لا توجد أي علاقة بين الدخل الدائم والطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية.
(د) جميع الاجابات السابقة خطأ.

(٤٧) حسب صيغة معادلة التبادل لفيشر والتي تفترض ثبات معدل دوران (V) النقود وثبات الناتج الحقيقي (Y) فإن الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى:

- (أ) انخفاض مستوي الأسعار.
(ب) زيادة مستوي الأسعار بذات النسبة.
(ج) زيادة مستوي الأسعار بنسبة أقل من نسبة زيادة عرض النقود.
(د) زيادة مستوي الأسعار بنسبة أكبر من نسبة زيادة عرض النقود.

(٤٨) تكتب المعادلة التي يتم بموجبها حساب معدل دوران النقود على النحو التالي:

$$V = K \times M/Y \quad (أ)$$

$$V = P \times Y/M \quad (ب)$$

$$V = M \times Y/P \quad (ج)$$

$$V = P \times M/Y \quad (د)$$

(٤٩) الفرق الجوهرى بين نظرية فيشر ونظرية كينز فيما يتعلق بالعوامل المحددة للمطلب على النقود يتمثل فى:

- (أ) سعر الفائدة
- (ب) سعر الخصم
- (ج) سعر الصرف
- (د) أسعار السلع والخدمات

(٥٠) حسب افتراضات النظرية الكمية فى النقود لفيشر، فإن معدل دوران النقود:

- (أ) يكون ثابتاً فى المدى الطويل
- (ب) يتغير فى المدى الطويل
- (ج) يكون ثابتاً فى المدى القريب
- (د) كلا الاجابتن فى (ب) و (ج) صواب

مع التمنيات الطيبة بالتوفيق